تسجيل أعلى نسبة للإصابات أمس.. و 9 وفيات

«الصحة»: 1065 إصابة جديدة بـ«كورونا» وشفاء 107 حالات

تطورات مرض فيروس فيرونا يوم أمس

أعلنت وزارة الصحة الكويتية أمس الأحد تسجيل 1065 إصابة جديدة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) في البلاد خلال اليوم السابق ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة إلى 8688 حالة.

وقال الناطق الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند في المؤتمر الصحفي اليومي: إن جميع الحالات التي ثبتت إصابتها بالمرض هي حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها وأخرى قيد البحث عن أسباب العدوى وفحص المخالطين.

وذكر السند أنه تم تسجيل 9 حالات وفاة إثر إصابتها بالمرض ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى اليوم 58 حالة.

وأوضح أن حالات الإصابة الـ1065 السابقة تضمنت (192 حالة لمواطنين كويتيين) و(271 حالة لمقيمين من الجنسية المصرية) و(244 حالة لمقيمين من الجنسية الهندية) و(143 حالة لمقيمين من الجنسية البنغلاديشية) وبقية الحالات من جنسيات أخرى. وأضاف أن المصابين حسب المنطقة الصحية جاؤوا بواقع (99 حالة بمنطقة العاصمة الصحية) و(237 حالة بمنطقة حولي الصحية) و(214 حالة بمنطقة الأحمدي الصحية) و(450 حالة بمنطقة الفروانية الصحية) و(66 حالة بمنطقة الجهراء الصحية).

وعن أعلى المناطق السكنية من حيث تسجيل الإصابة بالفيروس فقد بين أنها جاءت على النحو التالي: (منطقة الفروانية 166 حالة) و(منطقة جليب الشيوخ 118 حالة) و(منطقة خيطان 100 حالة) و(منطقة حولي 74 حالة).

وفيما يخص آخر المستجدات في العناية المركزة ذكر أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في العناية المركزة 114 حالة منها 69 حالة مستقرة و45 حالة حرجة ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض (كوفيد – 19) وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 5901 حالة.

وحول مراكز الحجر الصحي المؤسسي فقد بلغ مجموع من أنهى فترة الحجر الصحي المؤسسي الإلزامي خلال الـ24 ساعة الماضية عدد 883 حالة وذلك بعد القيام بكافة الإجراءات الوقائية والتأكد من خلو جميع العينات من الفيروس على أن يستكملوا مدة لا تقل عن 14 يوما في الحجر الصحي المنزلي الإلزامي اعتبارا من تاريخ مغادرة مركز الحجر المؤسسي.

وجدد السند الدعوة للمواطنين والمقيمين بمداومة الأخذ بكافة سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق إستراتيجية التباعد البدني موصيا بزيارة الحسابات الرسمية لوزارة الصحة والجهات الرسمية في الدولة للاطلاع حول الإرشادات والتوصيات وكل ما بشأنه المساهمة في احتواء انتشار الفيروس.

وكانت وزارة الصحة قد أعلنت في وقت سابق أمس شفاء 107 حالات من المصابين بفيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) ليرتفع بذلك عدد الحالات التي تعافت وتماثلت للشفاء في البلاد إلى 2729 حالة.

«الصحة» تتسلم 20 سيارة إسعاف جديدة مجهزة للتعامل مع حالات «كورونا»

وزير الصحة خلال تسلم سيارات الإسعاف المجهزة للتعامل مع حالات كورونا

تسلمت إدارة الطوارئ الطبية بوزارة الصحة الكويتية أمس الأحد 20 سيارة إسعاف جديدة مجهزة بالكامل للتعامل مع حالات الاشتباه والإصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) وذلك بتبرع من جمعية صندوق إعانة المرضى الكويتي.

وقال وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح في تصريح صحفي إن سيارات الإسعاف الجديدة مجهزة لدخول الخدمة مباشرة وذلك لتمكين الوزارة من مسايرة الزيادة المضطردة في الحالات المصابة.

وثمّن الشيخ باسل الصباح الدعم اللوجيستي والأنشطة الخيرية والإنسانية والتوعوية التي تقدمها الجمعية لوزارة الصحة وللأشخاص في المحاجر الصحية ولشرائح المجتمع المختلفة مكافحة لانتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19). من جانبه أكد رئيس مجلس إدارة (صندوق إعانة المرضى) الدكتور محمد الشرهان في تصريح مماثل استمرار جهود الصندوق لدعم ومساندة وزارة الصحة وقطاعات الدولة المختلفة لاحتواء جائحة (كورونا).

وأشار الشرهان إلى التعاون الدائم بين الجمعية وإدارات وزارة الصحة للمشاركة في الأنشطة والفعاليات المستمرة داخل المستشفيات والمراكز الصحية لصالح المرضى عموما والمرضى المعوزين على وجه الخصوص.

وأفاد أن الجمعية قامت خلال الأسبوعين الماضيين بتوزيع أكثر من 141 ألف عبوة مياه وعبوات عصير و236250 من الأكياس البلاستيكية المخصصة لصرف الأدوية في صيدليات المستشفيات والمراكز الطبية وأكثر من 2420 وجبة غذائية وزعت على المراجعين لمراكز الفحص والفرق الطبية العاملة بمختلف المراكز.

وأضاف أن الجمعية وزعت أكثر من 10 آلاف حقيبة تحتوى على المعقمات وأدوات النظافة الشخصية وأكثر من 1600 مرتبة ومفارش وبطانيات كتجهيزات لمراكز الحجر استفاد منها 11100 شخص.

ولفت إلى إنتاج الجمعية 90 مقطع فيديو توعوياً وتوثيقياً، وكذلك توزيع ما يزيد عن 36 ألف نشرة توعوية وبروشورات على مختلف شرائح المجتمع، فيما كفلت أكثر من 235 أسرة لمرضى تساعدهم الجمعية بتوفير الأدوية غالية الثمن.

البدر: «الصحة» تسرّع آلية تسجيل الأدوية وترخيص 11 مصنعاً محلياً للمطهرات الطبية

أعلنت وزارة الصحة اتخاذ إجراءات عاجلة لتسريع آلية التسجيل والإفراج عن المستحضرات الصيدلانية والأجهزة والمستلزمات الطبية الضرورية لضمان توفرها للمواطنين كذلك الترخيص لـ 11 مصنعا محليا لإنتاج المطهرات والمعقمات الطبية وفق المعايير الدولية الصحية وجودة التصنيع العالمية.

وأكد الوكيل المساعد لشؤون الرقابة الدوائية والغذائية بالوزارة الدكتور عبدالله البدر لـ (كونا) أمس الأحد استمرار (الصحة) في بذل الجهود بالتعاون مع القطاعات المعنية لتسخير كل الإمكانات لتقديم الخدمات لمواجهة جائحة كورونا المستجد (كوفيد – 19).

وقال البدر: إن إدارة تسجيل ومراقبة الأدوية الطبية والنباتية من أوليات الإدارات الحيوية التي أعدت خططا تنظيمية عملية لمواكبة الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد ومنذ بداية الأزمة.

وأوضح أنه بناء على توجيهات وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل حمود الصباح ووكيل الوزارة الدكتور مصطفى رضا تم تشكيل فرق طوارئ في الإدارة لمواصلة أعمالها خارج أوقات الدوام الرسمية لضمان توفير الاحتياجات الدوائية والمستلزمات الطبية اللازمة في هذه الفترة.

وأشاد بجهود الإدارة في التدقيق والإفراج عن 11ألفا و994 شحنة تشمل مستحضرات صيدلانية وأجهزة ومستلزمات طبية ومعقمات ومطهرات وكمامات واقية ومكملات غذائية وردت إلى دولة الكويت منذ بداية الاستعدادات لمواجهة الظروف الصحية الاستثنائية إذ توفرت في السوق المحلي بوقت قياسي.

ولفت البدر إلى استمرارية أعمال الإدارة في تقييم وتسجيل وتحليل المنتجات المراد تسجيلها للسماح بتداولها في البلاد.

«المعلومات المدنية» تحدد آلية الحصول على التصاريح الطبية خلال الحظر الشامل

حددت الهيئة العامة للمعلومات المدنية الكويتية آلية الحصول على التصاريح الطبية أثناء فترة الحظر الكلي وذلك عبر الدخول إلى الرابط (https//curfew.paci.gov.kw)، مشيرة إلى أنه يمكن للمستخدم بعد ذلك اختيار المستشفى أو المركز الصحي المطلوب زيارته.

وقالت الهيئة في بيان صحفي أمس الأحد إنه عند الوصول إلى المستشفى أو المركز الصحي المطلوب يتوجب على صاحب التصريح تأكيد الوصول من خلال تطبيق (Curfew Permits) الذي سيقوم بمقارنة موقع الشخص صاحب التصريح مع موقع المستشفى الموجود في التصريح.

ولفتت إلى أنه في حال الاختلاف سيمنع الشخص من الحصول على أي تصريح مستقبلا علاوة على المسائلة القانونية.

«البترول الوطنية» تستكمل تجهيز أولى مراكزها المخصصة لإيواء العمالة الوافدة

أعلنت شركة البترول الوطنية الكويتية أول أمس الانتهاء من تجهيز أولى مراكزها المؤقتة الثلاثة المخصصة لإيواء العمالة الوافدة التي كانت الشركة تكفلت بتجهيزها كمساهمة منها في جهود الدولة ومؤسساتها الساعية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

وأوضح نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع الناطق الرسمي للشركة عبدالله العجمي لـ (كونا) أن المركز يقع في منطقة العارضية ويتكون من 13 قاعة، مشيرا إلى أن الطاقة الاستيعابية للمركز تبلغ 1590 شخصا قابلة للزيادة المستقبلية بحسب الاحتياج لتصل إلى 3190 شخصاً.

وذكر العجمي أنه سيتم خلال الأيام القليلة المقبلة استكمال تجهيز المركزين الآخرين في منطقتي جنوب الصباحية والجهراء، لتصبح الطاقة الاستيعابية للمراكز الثلاثة مجتمعة 4252 شخصا بالإمكان زيادتها إذا دعت الحاجة لتصل إلى 8332 شخصا.

وبيّن في هذا الصدد أن (البترول الوطنية) ستسلم هذه المراكز إلى لجنة المحاجر التابعة لمجلس الوزراء وأن اللجنة هي التي ستحدد كيفية الاستفادة منها بالتنسيق مع الجهات الأمنية والصحية المعنية في الدولة.

وأكد أن دور الشركة لن يتوقف عند هذا الحد إذ ستتكفل بأعمال الصيانة اللازمة لهذه المراكز وتزويدها باحتياجاتها من الخدمات كالمياه العذبة وتوفير الديزل لتشغيل المولدات الكهربائية وخدمات الصرف الصحي.

وكانت (البترول الوطنية) أعلنت في 16 ابريل الماضي عن البدء بتجهيز ثلاثة مراكز مؤقتة مخصصة لإيواء العمالة الوافدة بعد استلامها المواقع من وزارة الأشغال العامة كمبادرة منها استجابة لتوجيهات مجلس الوزراء وفي إطار مساهمات شركات القطاع النفطي الهادفة إلى دعم جهود الدولة للتصدي لأزمة (كورونا).

وذكرت أن مبادرتها تأتي من منطلق إنساني وتعكس حرص الشركة على مساندة مساعي الجهات الحكومية المختصة للحد من انتشار هذا الفيروس لافتا إلى أن تكدس هذه العمالة في بعض المناطق يعد أحد أبرز التحديات التي تعترض هذه المساعي.

السلفية وسؤال الإحياء

عبدالرحمن الجميعان

منذ زمن ليس بقريب، ولأسباب داخلية وخارجية، وبفعل بعض قادة التجمعات السلفية، وعلى ومرأى ومسمع الحكومات، وكذا النظام الدولي، تعيش «السلفية» في عالمنا العربي، وقائع أزمة فكرية ومنهجية كبيرة، نتج عنها صناعة سلفيات متعددة، ومتباينة ومفترقة، مع توحيد الأصل والمنبع، استعملت في إجهاض «السلفية» الحقيقية.

بطبيعة الحال لا نعني بـ«السلفية» تلك الكيانات والمسميات التقليدية التي ظهرت في أعقاب الحركة الوهابية، واشتهرت في رحاب الدولة السعودية، وإنما مقصدنا، هو ذلك المنهج، والرؤية، والذي نعني به الإسلام بشموليته، وعظمته، ممثلا في فهم القرون الأولى، للعقيدة، ومنهجهم الواسع والمتنوع في استنباط الأحكام، والفهم الدقيق للوحي كتابا وسنة، ولأصول الدين، وفروعه.

نعلم، أن البعض ممن تولى قيادة «السلفية»، ادعى الحقيقة المطلقة، والنجاة من النار، له ولأتباعه، دون سائر حتى التجمعات السلفية الأخرى. ففي حين أن هدف سلفية القرون الأولى هو تعبيد الناس لرب العباد، وإخراجهم من الظلمات إلى النور، وتثبيت هدي الدين، والإيمان في العقول والقلوب، نجد أن سلفية «التجمعات» بدت كما لو أنها حجر عثرة في طريق الثبات على الدين، والتقديم والنهوض بالأمة، بل وتتحول، باسم الدين والخوف من الفتن، لتغدو واحدة من أعتى الأدوات الجائرة بيد الحكومات الباطشة!

لهذا ولغيره انقلب مفهوم السلفية إلى الضد الشرعي والتربوي والحقوقي وحتى الإنساني، ليستقر في أذهان الكثير من المؤمنين والمصلحين والدعاة وحتى الخصوم والأعداء، كما لو أنه يعني فقط التخلف والتكفير والإرهاب!

فكيف يمكن أن نستعيد السلفية الأولى في رونقها، ونصاعتها، ورؤيتها الحقيقية ومنهجها الناصع المبين؟ بل كيف يمكن إنقاذ المفهوم من براثن التشويه والتخريب الذي لحق به على يد هؤلاء وهؤلاء بحيث يعاد للسلفية اعتبارها وصدارتها ونصاعة منهجها؟

سؤال للبحث والتأمل

بطبيعة الحال والمقال، لن نضع الحلول، ولن نجيب عن التساؤل، لأن الجواب متعدد الجوانب، ويحتاج إلى إعادة نظر في أمور سابقة، وتاريخ قديم، ، كتحرير مفهوم السلفية في مرحلة القرون الثلاثة الأولى، ومنهج السلف في قضايا الاعتقاد وقضايا الولاء والبراء، والعلاقة مع السلطة مثلا، ومنهجية التعامل معها بالعموم، وكذلك تقييم المرحلة الزمنية للسلفية بعد تلكم القرون، واستقرارها من عدمه على الأصول، مرورا بمدرسة ابن تيمية، والدعوة الوهابية، ثم سلفية الألباني والسلفية السعودية، ثم الإفرازات التي ولدت تلك التجمعات التي حملت السلاح، مثل الجماعة الإسلامية في مصر، و«القاعدة» ثم «داعش»، مرورا بالخط المتناقض لهذه السلفية الأخيرة، ونعني به الخط الجامي المدخلي الذي اختط سياسة الدفاع عن ولي الأمر «الحاكم» والتبرير لأفعاله، وإن خالفت الشريعة.كل هذا وغيره، يسبق ضرورة الإجابة على هذا التساؤل المشروع!

التعددية السلفية لماذا!؟

وهنا يجب الوقوف أمام ظاهرة التعددية السلفية، مما يعني التساؤل الجاد والمثير للدهشة والاستغراب، لماذا تتعدد السلفيات، ولماذا لم تكن سلفية واحدة، إذا كان المنبع واحدا؟

يحضرنا في هذا السياق كلمات د. فهد العجلان عندما تساءل في مقالة قديمة، ضمنها كتابه الرائع «معركة النص»، حيث صاغ العنوان بهذه الصيغة التساؤلية: «السلفية.. منهج، أم جماعة؟»، مستطرداً في المقالة بقوله: «السلفية: هي منهجٌ في طريق السير على هدي الإسلام: فحين تتفاوت الأفهام في تفسير الإسلام ومعرفة أحكامه وتحديد المنهجية الصحيحة فيه تأتي السلفية معتمدة على منهج السلف الصالح: من الصحابة والتابعين وتابعيهم..». فالسلفية إذن منهج يتحدد، لا جماعة تعلي راية الاسم، فينضوي تحتها المئات أو الآلاف، ثم يقول: «تسير السلفية على خطا هؤلاء الأسلاف في ما أجمعوا عليه، وعلى اتّباع منهجيتهم في التلقي ومصادر الاستدَلال وكيفيته، وفي مسالك التعبد والأخلاق؛ فهم أَوْلى الناس بالحق فلن يخرج الحق عن قولهم إن أجمعوا، ولا عن أقوالهم إن اختلفوا»، فهل كل السلفيات اليوم تؤمن بهذا وتقره؟ أم أنها تختلف في التلقي ومصدريته؟ ومن ثم الفهم المنهجي لهذا التلقي؟

لو ضربنا مثالاً في السلفية الجامية على سبيل المثال، وهي سلفية فيما تدعي، وتتبع لمنهج السلف الصالح في المعتقد والاستدلال، ولكن الواقع يقول عكس ذلك تماما! كيف؟

أصول السلفية الجامية

ما ذكرناه آنفاً، من كلام د. فهد العجلان، لا نرى له أثراً واضحاً عند «المدخلية» أو «الجامية»، بل يبدو أنهم اختطوا أصولاً أنشؤوها من عند أنفسهم، ما تلفظ بها السلف، وما خطته أيديهم، بل هؤلاء ابتدعوها وشذوا فيها عن كل الأمة، من انتهج طريق السلف، ومن ابتدع أو فسق أو ضل!

بل إننا نرى أنهم اقتطعوا الأحاديث من سياقاتها، ونزعوا المفهومات من عقالاتها، ووضعوها في قالب يدور مع الحاكم حيث دار، ويبدآ به وينتهي معه، حتى لو كان كافرا ظاهر الكفر! فالحاكم عندهم هو الأصل وإليه المنتهى!فلنذكر ببعض الأمثلة:

أولا:طاعة ولي الأمر

فمنهج هذه السلفية يختلف عن منهج أهل السنة والجماعة في تعظيم «الحاكم= ولي الأمر»، مما جعلها تبالغ كثيرا جدا في قضية طاعة «ولي الأمر»، مع ملاحظة عدم تحديد المفهوم الحقيقي لهذا المصطلح، ومع اختلاف السلف في التفسير، فمن قائل هم العلماء، ومن قائل أنهم الحكام، ومن قائل هم الاثنان معا! مع اتفاقهم في تحديد قضية الطاعة، وشروطها، وبوجود ولي الأمر العام للأمة، والذي كان حتى نهاية الحكم العاض، حاكماً واحداً لأمة واحدة، وليس حشدا من الحكام، كما هو حال الأمة ضمن ما أفرزته سايكس بيكو من عشرات الكيانات والوحدات السياسية الكائنة منذ ما يزيد على المائة سنة مضت، فكل كيان له بات له «ولي أمر»مستقل!!!!!!لا يكاد يخرج عن الأمر!

فهذه السلفية المدخلية، قد تجاوزت كل الخطوط الحمراء والصفراء، لتجعل طاعة «الحاكم» فوق كل شيء، لدرجة أن أحدهم قالها تصريحا، ضاربا كل فقه أهل السنة والجماعة في المسألة عرض الحائط، كما سيرد ذكره تاليا. ولا نعلم مصدرا موثوقا وغير موثوق لهذه الفتوى الشاذة! بل ما يوجد هو العكس تماماً!

تكلم الكثيرون عن «الجامية– المدخلية». و ممن ذكرهم الشيخ ممدوح الحربي ملاحظا أنهم يجعلون «المعيار الذي تقيم فيه كل العاملين.. القرب والبعد من الحاكم»– كتاب «الجامية، د. المطرفي ص172. ثم يضرب أمثلة لمخازيهم العظيمة.

وقد عبّر عن هذا المعنى بفجاجة غير مسبوقة الشّيخ الجاميّ عبد العزيز الريّس عندما قال في مقطع تداولته وسائل التواصل الاجتماعي ضمن درس في المسجد النبويّ في المدينة المنوّرة، حيث قال: «لا يجوزُ الخروج على الحاكم تحت أيّ ظرف من الظروف، حتّى لو خرج الحاكم عَلى الهواء مباشرة يزني ويشرب الخمر لمدة نصف ساعة يوميًا فلا يجوز الخروج عليه أو الإنكار عليه في العلن»، بل وصل الأمر بهم إلى أبعد من ذلك حيث أفتى الشّيخ المدخلي المصري طلعت زهران عام 2014م بحرمة الانتخابات الرئاسيّة وأنّها غير جائزة شرعًا وعلى الرّئيس أن يستمرّ في منصبه إلى حين وفاته أو يستقيل راغباً مختاراً. ثمّ أطلق فتوى أشدّ عجباً من الأولى، حين أعلن وجوب تزوير الانتخابات الرئاسيّة ليبقى الرّئيس في الحكم وأنَّ الرّئيس حسني مبارك كان مثابًا على ما كان يقوم به من تزوير في الانتخابات!)–أنظر:

http://mubasher.aljazeera.net/opinion/ماذا–عن–طاعة–وليّ–الأمر–عند–الجاميّة–المدخليّة؟

وقد نصّ على ذلك الشيخ المدخلي بندر العتيبي - وهو من تلاميذ العبيكان - في رسالة أسماها "رسالة الحكم بغير ما أنزل الله مناقشة تأصيلية علمية هادئة" حيث يقول: "فما قرره أهل العلم من الكفر الأكبر، ووقع فيه الحاكم؛ فإنه لا يَلزم منه جواز الخروج عليه ولو أقيمت عليه الحجّة، بل لا بد من النظر في الشروط الأخرى المبيحة للخروج السابق". وللقارئ أن يحكم!

ثانيا: الحاكم المتغلب

إذن الحاكم المتغلب عند هؤلاء لا بد من طاعته ولا يجوز تغييره ولا الخروج عليه حتى ولو كان كافرا! بل كافرا أصليا! وفي هذا السياق يمكن التذكير بم قاله زهران حين أفتى بوجوب طاعة الحاكم المتغلب حتى لو كان البابا شنودة، بابا الكنيسة المصرية الأرثوذكسية قبل وفاته! في تطابق تام لما سبق وأفتى به الشيخ عبدالمحسن العبيكان، على قناة العربية، بوجوب طاعة بول بريمر، الذي عينته الولايات المتحدة حاكما مدنيا للعراق بعد الغزو الأمريكي له سنة 2003.

ومن جهته يقول د. المطرفي في كتابه: "الأمر الثالث الذي خالفت في الجامية أهل السنة: الولاء والبراء. فقد أحدثوا فيه بدعا مخزية، فتولوا الليبراليين نكاية بالإسلاميين المخالفين لهم – ص193". وهذا ما فعلوه بالضبط في محاربة د. محمد مرسي في مصر، خلال الانتخابات الرئاسية، ووقوفهم مع اللواء أحمد شفيق صاحب التوجه العلماني. كتاب "الجامية في الميزان– د. مشاري المطرفي – ص54"، مع الإشارة إلى تكرار الموقف ذاته بعد انقلاب عبدالفتاح السيسي عليه في2013/7/3.

هذه بعض تلك الأصول التي بنى عليها هؤلاء المبتدعة المتمسحون بالسلف والسلفية، ولو تتبعنا فروع السلفية لكلت أيدينا من توسع هؤلاء وضربهم لأصول أهل السنة والجماعة، وغيرهم لا يقل منهم خلطاً وتخبيصاً وضلالاً، ولكنها شذرات نستدل بها على ما نريد، ولهذا نقول إن منهج السلف بحاجة اليوم لمن يحييه في الأمة ليتبلور في صيغة تيارات لا جماعات، وفهما عاماً لا شذاذ آفاق وضلال المعابر والممرات، فذلك سؤال للأحياء: هل سنتمكن من هذا الإحياء؟ أم سيظل الطوفان يبتلع القاصي والداني، حتى تغرق الأمة!؟